الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الأربعاء،
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

ثم: السيد آريانو (المكسيك)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد مونغبي (بنن)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(ب) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

(ج) أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني

(د) برنامج متطوعي الأمم المتحدة

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.27
16 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(A/48/182، A/48/291-S/26242، A/48/279، A/48/321، A/48/338، A/48/353، A/48/359، A/48/445-S/26501، A/48/484، S/26552، A/48/485؛ A/C.2/48/4)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (E/1993/35)

(ب) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

(ج) أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني

(د) برنامج متطوعي الأمم المتحدة

البند ١٥٤ من جدول الأعمال:المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (A/48/146 و Add.1، A/48/585) (تابع)

بيانات استهلالية

١ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن الأمم المتحدة تتمتع، في مجال الأنشطة التنفيذية، بكثير من المزايا، ولا سيما مزيتين كبيرتين هما: هناك أولا عملية سياسية حكومية دولية، تسترشد بها الأنشطة التنفيذية في إطار اللجنتين الثانية والثالثة والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تسترشد بها في المؤتمرات الدولية الرئيسية. وهذه البنية الهيكلية المصقولة تتيح التفاوض بشأن الاتفاقات وتبادل حصائل الخبرات، كما أن الآلية الحكومية الدولية يسترشد بها لتوجيه الأعمال في مجال التنمية. ولسنا هنا بصدد مفهوم مفروض، بل على العكس، نحن إزاء عملية ديمقراطية ومنفتحة. وأما المزية الثانية، فهي وجودها في الميدان، لأن الأنشطة التنفيذية لمختلف الهيئات يضطلع بتنسيقها المنسقون المقيمون في الموقع.

٢ - وأضاف أن المبادئ التوجيهية التي تصدرها الجمعية العامة ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي موضع استعراض كل ثلاث سنوات، يجرى بالروح السائدة في جميع أحكام القرار ١٩٩/٤٧. وأما محك التنسيق، فهو الاتساق الأكبر الملاحظ على صعيد الأقطار. وهناك مؤسسات انمائية عديدة أخرى، تعنى منذ فترة وجيزة باللامركزية، في حين أن للأمم المتحدة فعلا تنسيقا هاما قائما على الصعيد الوطني؛ ويسهّل اللامركزية في كل بلد مذكرة الاستراتيجية القطرية، التي تعدها الحكومة؛ وهذه المذكرة هي الإطار

(السيد ديساي)

الذي يحدد ما يمكن وما لا يمكن للمنظومة عمله، وهي تحدد أولويات القطر. وهذا النظام هو حاليا قيد التطبيق، وتؤيده الجهات المستفيدة على نطاق واسع؛ وقد كان موضع استعراض أثناء حلقة عمل، عقدت مؤخرا في تورين، نظمها مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، التي يعرض تقريرها مبادئ توجيهية قد تكون مفيدة للحكومات، ولكن هذه الحكومات هي التي تقرر، في نهاية المطاف، ما هي طريقة التعاون الموفرة من الأمم المتحدة التي تطبق في كل بلد. إن أسلوب المذكرة عن الاستراتيجية القطرية اذن يؤتي أكله. وأما العنصر الثاني، المتصل بالعنصر السابق، فهو النهج البرنامجي الذي يشكل محاولة دمج، عامودية وأفقية في آن معا. والعنصر الثالث هو التنفيذ الوطني للمشاريع، وهو نمط لا بد منه لأن غرض التعاون كما هو معروف - ليس سوى تعزيز القدرات الوطنية.

٣ - ومضى قائلا إنه يمكن للوفود أن تطمئن لأن الأجهزة الانمائية التابعة للأمم المتحدة تنظر بكل جد الى حرصها على التنسيق والمردودية وإلى أن تقدما ملموسا قد أحرز منذ اتخاذ القرار ١٩٩/٤٧. ودور التنسيق هذا يضطلع به، على وجه التدقيق، إدارة لا وجود لها بذاتها في الميدان، الذي يعمل فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وغيرهما من البرامج. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، هناك عنصران أساسيان هما: المناقشة الجارية بصدد إعادة التشكيل، التي ستكون موضع قرار، وعمليات إعلان التبرعات. وهذا القرار، اذا ما اتخذ، ينبغي أن يكون ذا طبيعة صالحة لتعديل النهج المعتمد، ولتوزيع المهام توزيعا أفضل بين الهيئات الموجهة والقائمين بالتنفيذ، وإتاحة تقييم أفضل للأعمال، مما سيفضي الى إنشاء آليات جديدة في عام ١٩٩٤. أما إعلانات التبرع، فهي تتناقص، وفي هذا داع من دواعي القلق البالغ، لأن الجهود المطلوب بذلها من أجهزة الأمم المتحدة الانمائية هي، في المقابل، على تزايد مستمر. وأخيرا أكد وكيل الأمين العام ضرورة ترشيد المناقشات الحكومية الدولية بصدد الأنشطة التنفيذية وطالب بتقديم المزيد من التبرعات.

٤ - السيد إسبيت (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن العالم، فيما يبدو، يتمخض عن وقوع أزمات بانتظام مؤسف، مثل أزمة الأسرة، والمنازعات الإثنية وغيرها، ونزوح اللاجئين، والتمزق الاجتماعي المفرط، والكوارث البيئية، وحتى انهيار الدول. وبالنظر إلى ترابط العالم المعاصر، فإنه إذا انفجرت أزمة في مكان ما، تشكل خطرا يتهدد البشرية جمعاء.

٥ - وأضاف قائلا إنه في سبيل إزالة هذا الخطر، هناك مبادرتان أساسيتان هما: تنفيذ خطة جديدة من أجل التنمية وإنعاش التعاون الدولي. ومن شأن مفهوم التنمية البشرية المستدامة أن تلهم هاتين المبادرتين. ويجب اتباع الطريقة التي فتحتها الاتفاقات المعقودة من قبل جميع الدول، خلال عدة مؤتمرات

(السيد إسبيت)

عالمية رئيسية. إن الإعلانات والخطط لا تكفي لتطبيق هذا المفهوم، الذي يستدعي في آن معا إرادة وطنية وتعاونا دوليا، وتضافر الجهود وتعبئة جميع الموارد. لكن التبرعات المعلنة لا تزال أدنى من الاحتياجات بكثير. وفي حين أن الأموال التي يجب تخصيصها للمساعدة الإنسانية وللاجئين من جهة، ولعمليات حفظ السلم من جهة ثانية تتزايد بصورة مستمرة، تتناقص التبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وربما كان بإمكان عمل وقائي إزالة المخاطر، الأمر الذي سيكون أوجه من محاولة صعبة، تقوم على حل الأزمات بعد أن تنفجر.

٦ - ومضى يقول والواقع أن البؤس وأوجه عدم التكافؤ التي لم يسبق لها مثيل، والتمزق الاجتماعي الحقيقي، وتدهور البيئة المزمن والأخطار التي تتهدد الأمن البشري تشكل فعلا أزمة صامتة، تضفي طابع الاستعجال على تنمية بشرية مستدامة لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل توزع ثمارها بصورة منصفة، تتيح لكل شخص الازدهار والمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياته، كما تحافظ على البيئة بدلا من تدميرها. وفي هذا الصدد فإن تحرر المرأة أمر لا مناص عنه وهو من احتمالات التسعينات التي تدعو إلى التفاؤل.

٧ - وتابع قائلا إن التعاون من أجل التنمية يجب أن يتطور هو أيضا. ولابد من إيجاد الموارد لمكافحة خطر الفقر العالمي المتعاظم، مع زوال خطر الحرب الباردة. لكن دعم المجتمع الدولي للتنمية هو في خطر، وينذر بأن يصبح هامشيا. وإذا ما أخذنا مثلا عمليا الأمن الغذائي، سيتعين، بالنظر إلى تزايد السكان المرتقب، مضاعفة الإنتاج الغذائي العالمي ثلاثة أضعاف على الأقل في غضون السنوات الخمسين القادمة، ولابد، في سبيل ذلك، من زيادة المردود زيادة كبرى. ويجب أن نقر بالحق في التغذية بصفته حقا من حقوق الإنسان العالمية، وذلك نظريا وعمليا على السواء، مما يفترض التزام جميع الأطراف: الحكومات والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية والباحثين والمنظمات غير الحكومية والأفراد العاديين. ولكن لا يمكننا، عند نظرنا في المساعدة، أن نقتصر على مسائل الكمية، بل يجب أن نعيد التفكير أيضا بالفعالية والنوعية وغرض المساعدة نفسه. ويجب أن نتجاوز مفهوم المساعدة بما ييسر تكوين شراكات بين الشمال والجنوب تنبع من المسؤوليات المتبادلة. وفي سبيل ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز المؤسسات العالمية، وأن يعثر على موارد إضافية ويتقاسم المسؤوليات، بما في ذلك مسؤوليات الأمم المتحدة، بصورة رشيدة وكاملة.

٨ - ثم أوضح أن اختلال التوازن المتزايد بين المساعدة القصيرة الأجل في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية طويلة الأجل أمر يثير بالغ القلق. والواقع أن عددا من الأشخاص، يتراوح بين ١٣ و ١٨ مليون

(السيد إسبيت)

نسمة، ولا سيما من الأطفال، يموتون كل عام من جراء الجوع وسوء التغذية والفقر، ونرى أن سبب الجوع هو حالة طارئة بالنسبة الى ١٠ - ١٥ في المائة من هذه الحالات، في حين أنه في ٨٥ - ٩٠ في المائة من الحالات، ناجم عن البؤس. بيد أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن توافق على الصمت العميق الذي يكتنف أزمة التنمية هذه. ولقد آن الأوان لكي تعود الأمم المتحدة إلى ولايتها المبدئية في المجال الاقتصادي والاجتماعي. إن المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة - حقوق الإنسان، الديمقراطية، صيانة البيئة، السلم - لا يمكن تحقيقها الكامل إلا إذا حدثت تنمية حقيقية. وهذا يعنى أن خطة السلام تفترض خطة للتنمية. والتنمية البشرية المستدامة هي شرط مسبق لابد منه لسلم دائم على الصعيد العالمي.

٩ - وتابع قائلا إن هذا السيناريو الجديد يفترض أن تقوم الأمم المتحدة بتعزيز دورها في تنمية الأمم. ومنظومة الأمم المتحدة للتنمية تتكون من مجموعة من الهيئات والبرامج فريدة الغنى. ويجب الاستفادة من هذه الثروة وتنسيق اختصاصات كل من الهيئات المعنية بغية تكملة جهود البلدان وأعمال المؤسسات المالية الدولية وهيئات المساعدة الثنائية.

١٠ - ثم استدرك قائلا على أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تخوض معارك الغد بأسلحة الأمس. ويجب أن ترتفع الى مستوى الإحياء والتجديد والاصلاح، وكلها لا بد منها. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منذ ٤٠ عاما، بمهام كثيرة المقتضيات، ولا تزال مزاياه تكمن في ما يعتمد من منظورات بعيدة الأجل، وفي تأكيده على تهيئة القدرات الوطنية، وفي علاقاته مع الحكومات ومع أجهزة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية، وفي منحاه المتعدد القطاعات والمشترك بين القطاعات. وفي متناوله، قبل كل شيء، شبكة من ١٣١ مكتبا خارجيا، تقدم للمنظومة التنفيذية ككل خدمة فريدة. ولما كانت مساعدته مجانية، فهو لا يستهدف المردود المباشر، ويمكنه أن يركز على اقامة المنظومات والبنى الهيكلية، وهي العملية التي تيسر للتنمية أن تتقدم بمشاركة أكبر عدد ممكن. وهو يجسد مبادئ التنمية الوقائية.

١١ - ومضى يقول إن على برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو أيضا أن يتجدد. وبعد التشاور مع الوفود، سيقدم مدير البرنامج الى مجلس ادارته اقتراحات ترمي الى تعزيز قدرة البرنامج على تلبية احتياجات البلدان وعلى جعل الأمم المتحدة قوة موحدة وأقل تجزئة وأكثر فعالية، لما فيه صالح التنمية البشرية المستدامة. وقد تلقى مجلس الادارة، في حزيران/يونيه الماضي، تقريرا عن المشاركة الفاعلة لبرنامج الأمم المتحدة، متابعة لتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وطلب عندئذ الى مدير البرنامج أن يتعاون مع أجهزة أخرى للأمم المتحدة تعمل في مجال التنمية؛ والبرنامج يتعاون بنشاط مع شركائه بالفريق الاستشاري المختلط المعني بالسياسات، بصدد موضوعات شتى تناولها القرار، ولا سيما المذكرة عن الاستراتيجية القطرية ومواءمة

(السيد إسبيت)

البرامج ودورات البرمجة، والمكاتب المشتركة، واختيار المنسقين المقيمين. وقد أكد الأمين العام ضرورة تعزيز مهام المنسق المقيم، الذي يكون، في كل قطر، بمثابة مركز الثقل لأنشطة المنظومة. والواقع، يجب تعزيز وتحديث شبكة المكاتب القطرية، وذلك بتنسيق أفضل أولا على الصعيد المحلي - فكثيرا ما يشكو البعض من تجزئة منظومة الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، لا يريد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يتحمل مسؤولية ادارة برامج هيئات أخرى، ولكن يجب أن يكون ثمة كيان يؤمن ما لا بد منه من تكامل وتوفيق وتوحيد. ففي سبيل ذلك، سيستفيد البرنامج من المذكرات التي تعد عن الاستراتيجيات القطرية كما سيطبق أيضا وسائل أخرى. ويجب أن يكون البرنامج في وضع يسهل له إسداء الخدمات الى الهيئات المسؤولة، بصورة رئيسية، عن حالات الطوارئ واللاجئين، بتهيئة معرفة عملية متعمقة بمشاكل التنمية خلال الفترة الانتقالية التي تلي نزاعا ما، أو عند الأخذ أيضا بنظام اقتصاد السوق. واتخذ مدير البرنامج فعلا تدابير هامة لاجراء تغيير حقيقي، مما سيقدم عنه تقريرا. ولكن يجب أن نتذكر بأن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى المنظومة التنفيذية في الميدان تكلفه ما يناهز ١٠٠ مليون دولار لكل فترة سنتين وأن هذه الخدمات يجب ألا تعتبر بديهية الإسداء.

١٢ - ثم استطرد يقول إن أعظم قوة للأمم المتحدة لن تكون أبدا في سلطتها العسكرية، بل في سلطتها المعنوية. ويجب أن تقوم هذه السلطة المعنوية على خدمات حقيقية تستهدف الشعوب، بما يساعدها على تحقيق تطلعاتها الى حياة أفضل، تحياها بالكرامة وبالايمان في المستقبل. فهذه السلطة لا يمكن أن يعاد النظر فيها. ولذا، يجب أن تكون الأمم المتحدة قوة ايجابية تعمل على التنمية البشرية المستدامة، ولكن هذه القدرة يوهنها نقص الموارد، واختلال متعاظم في التوازن بين الموارد المكرسة للأزمات والموارد المخصصة للتنمية الحقيقية، وتكاليف الإحياء والتجديد والإصلاح، التي تعتبر جميعها أمورا لا مناص عنها. ومدير البرنامج يعرب عن امتنانه لبلدان الشمال الأوروبي، لدعمها السياسي والمالي الشديد لأنشطة الأمم المتحدة الانمائية. وقد اقترحت هذه البلدان مجموعة ممتازة من الاصلاحات، يؤيدها مدير البرنامج كل التأييد. وعلينا الآن أن نتحلى بالشجاعة للتصدي لخمسة احتياجات ضرورية صارخة هي: ضرورة التأكيد من جديد بعزم على ما للأمم المتحدة من دور اجتماعي واقتصادي وبيئي، وفي ميدان التعاون من أجل التنمية، ومن دور مكمِّل لدور المؤسسات المالية الدولية والهيئات الثنائية؛ وضرورة تحديد خطة التنمية التي ستكمل خطة السلام؛ وضرورة توحيد برامج الأمم المتحدة في مجال التنمية البشرية المستدامة؛ والأنماط الجديدة اللازمة لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنسيق؛ وضرورة مضاعفة الجهود الإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة.

(السيد إسبيت)

١٣ - وأخيرا، أوجز مدير البرنامج مبديا أمله في قيام التزام حازم جديد بالتنمية الوقائية والتنمية العلاجية، قائلا إن هذا هو السبيل الوحيد لتلافي ما هو أدهى وأعظم.

١٤ - السيد غرانت (المدير العام لليونيسيف): قال إن على المجتمع الدولي، إزاء المشاكل الجديدة التي برزت الى الوجود بعد نهاية الحرب الباردة، أن يعمل في آن واحد على عدة مستويات: فيجب مضاعفة الجهود المبذولة لكي تتيح القدرات التي تحررت من جراء نهاية الحرب الباردة التوصل الى حلول للمشاكل الجديدة المتعلقة بصورة خاصة بالتنمية المستدامة؛ وينبغي العثور على وسائل جديدة للتوصل الى البلدان التي لا تستفيد على نحو مباشر من مزايا فترة ما بعد الحرب الباردة، أي بصورة أساسية أفقر البلدان؛ وينبغي التصدي مباشرة للمشاكل التي بقيت كامنة طوال ٤٥ عاما من الحرب الباردة، والتي تبرز بشراسة في الفترة الراهنة، والتي يجب أن تحل، على غرار مشاكل الفقر والتخلف، على جناح السرعة. ولا بد في سبيل ذلك من بذل جهد متضافر وشامل، ولا سيما من نهج تناول جديد على الصعيد الدولي.

١٥ - وأضاف أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في هذا السياق الجديد، وأن تحدد لنفسها مجموعة جديدة من الاستراتيجيات المشتركة. وقد سعت اللجنة الثانية بنجاح، على مدى السنوات، الى التوصل الى اتفاق دولي للآراء على عدد من المشاكل الرئيسية المتصلة بالتنمية. ويستخلص من الخبرة المكتسبة أن على كل استراتيجية إنمائية أن تتوفر فيها عدة شروط لكيما تكون فعالة: فيجب أن تستهدف غايات معينة وقابلة للتحقيق، تمليها الخبرة المكتسبة على صعيد الأقطار؛ ويجب استهداف غايات دقيقة، يمكن تحقيقها في فترة معينة كما يمكن متابعتها على الصعيد الوطني والمحلي والعالمي؛ ويجب أن تدعم هذه الأهداف باستراتيجيات تنفيذية، يمكن لمؤسسات الأمم المتحدة أن تساهم فيها على نحو خاص؛ ويجب إنشاء آليات فعالة للمساعدة الدولية لصالح مختلف البلدان؛ ويجب أخيرا إنشاء آليات محددة للمتابعة ولاستعراض التقدم المحرز، وذلك بغية إجراء التعديلات، اذا اقتضى الأمر ذلك.

١٦ - ومضى يقول إن هذا ما تثبته الخبرة المكتسبة على أثر مؤتمر قمة الطفل، وهو موضوع تقرير الأمين العام (A/48/321). ويعرض هذا التقرير النتائج الايجابية التي تحققت. وإلى اليوم، وقع ما يناهز ١٥٠ رئيس دولة أو حكومة إعلان مؤتمر القمة، كما أن أكثر من ١٤٠ بلدا قد وضعت، أو هي تقوم حاليا بوضع، برامج عملها الوطنية. وبصورة موازية لذلك، أعيد تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها أثناء مؤتمر القمة في عدد كبير من المحافل العالمية والاقليمية، وحظيت بدعم لا تشوبه شائبة من قبل منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وبالاضافة الى ذلك، فإن من الأمور المشجعة أن نلاحظ أن هذه التعهدات قد تجسدت في واقع الأمر بنتائج مشهودة: فإن ملايين الأطفال قد أنقذت

(السيد غرانت)

كما أن عددا أكبر من ذلك قد أخرج من البؤس. على أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله؛ ويذكّر تقرير الأمين العام في هذا الصدد بالأهداف المحددة لمنتصف العقد: وتستهدف هذه الغايات إنقاذ حياة مليوني طفل أكثر من قبل سنويا، والتوصل الى نتائج مشهودة على صعيد الصحة (القضاء على شلل الأطفال وعلى مرض الكزاز عند المواليد الجدد الخ...). وقد تبدو هذه الأهداف كثيرة الطموح، ولكن يمكن تحقيقها؛ فإن قادة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قد التزموا بتحقيقها.

١٧ - وتابع قائلا إن تقرير الأمين العام يؤكد، ختاما، أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية سيتيح إجراء استعراض للنتائج التي تم التوصل اليها في منتصف العقد. وهذا يعني أنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة مضاعفة جهوده لتحقيق هذه الأهداف. وهناك ما يدعو الى التفكير، فضلا عن ذلك، بأنه سيتيح إعداد آليات جديدة والبدء باستراتيجيات طموحة جديدة.

١٨ - وانتقل الى بحث القرار ١٩٩/٤٧، فأكد أن هذا القرار قد أتاح للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أداة جديدة: هي مذكرة الاستراتيجية القطرية. ويشير عدد كبير من ممثلي اليونيسيف وممثلي مختلف مناطق العالم الى أن هذه الآلية الجديدة تثير اهتمام الحكومات، وأن هناك تقدما يتضح إحرازه فعلا في هذا المجال.

١٩ - وأخيرا قال إن اليونيسيف، بصفتها تتولى حاليا رئاسة الفريق الاستشاري المختلط المعني بالسياسات، تهتم بصورة خاصة بتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وقد تدخلت اليونيسيف فعلا لدى مكاتبها في معظم البلدان النامية، واتخذت تدابير بغية نقل هيئاتها الموجهة الى مكاتب مشتركة. واليونيسيف معنية كذلك بتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وإزاء ما يتسم به من أهمية النهج المتكامل على صعيد الأقطار، يأمل المدير العام لليونسيف في أن تحرص الجمعية العامة على أن تتبع منظومة الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الرئيسية المحددة في القرار ١٩٩/٤٧.

٢٠ - السيدة كابلنج - الاكيجا (مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة): قالت إن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة هو إحدى المنظمات النادرة لمنظومة الأمم المتحدة التي يرتكز أساسها على حركة اجتماعية، وهي مدينة بوجودها للحركة الدولية للمرأة. وعلى هذا فإن هدف الصندوق يتمثل في الدفاع عن قضية المرأة عبر العالم. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، بوصفه إحدى هيئات الأمم المتحدة، فإنه على علاقة بالحكومات، ولديه أيضا صلات وثيقة خارج الاطارات الحكومية، ولا سيما مع العديد من المنظمات النسائية التي ازدادت أعدادها خلال السنوات الأخيرة. وتترتب على الصندوق واجبات لصالح هذه

(السيدة كابلنج - الاكيجا)

المنظمات. وأمام بعض التحفظات التي تثيرها هذه الحركات أحيانا، فقد أدرك صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة أنه لا يكفي اللجوء الى مجرد الأساليب الخطابية، بل يتعين تقديم الأدلة العملية لدعم عمل الصندوق.

٢١ - وقالت إننا في هذا العالم الحديث الذي يعتبر فريسة لأزمات متعددة تتطلب القيام بتقديم مساعدة طارئة، فقد يحدث أن المسؤولين عن المساعدة، نظرا لما يولونه المقام الأول للأمور الملحة، يعتبرون أن مشاكل المرأة تأتي في المرتبة الثانية. وعلى هذه المواقف يرد الصندوق استنادا الى وقائع محددة: فهناك ثلاثة أرباع الـ ١٩ مليون من اللاجئين الموجودين في العالم هم من النساء والأطفال الذين يعيشون في كنفهن.

٢٢ - ولذلك فإن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وقع مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين مذكرة اتفاق، يتم بموجبها تعاون المنظمتين بصورة وثيقة جدا من أجل توعية الجمهور بصدد مصير النساء اللاجئات. وأضافت قائلة إن الصندوق يتعاون تعاونا وثيقا من ناحية أخرى مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي للقيام بوضع احتياجات المرأة في الحسبان بصورة كاملة في مجال العمل الذي يضطلع به البرنامج.

٢٣ - وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة يشترك بنشاط في التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجين عام ١٩٩٥. ويأمل الصندوق في أن تضطلع في رؤية المنظمات والشبكات النسائية بدور فعال في ولاية المؤسسات الجديدة التي سيتم إنشاؤها في أعقاب ذلك المؤتمر، وفي مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية.

٢٤ - ولهذا الغرض، طرح صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة برامج في العالم النامي تستهدف تمكين المرأة من الحصول على الاختصاصات في موضوع الادارة والتفاوض على النحو الذي يتيح لها التدخل في صنع القرارات: ففي افريقيا، شرع الصندوق ببرنامج مبتكر ممكن أن توفد المرأة الشابه بمقتضاه الى مؤسسات بلدان مجاورة من أجل الاشراف على الأنشطة، وفي آسيا، وضع الصندوق برنامجا يرمي الى إناطة اختصاصات في موضوع التفاوض لمدربين مجربين يكون باستطاعتهم إيصال هذه الاختصاصات الى العديد من المنظمات النسائية المحلية. وفي أمريكا اللاتينية، يتعاون صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة مع معاهد في بيرو والبرازيل في إطار برنامج للتدريب على الادارة يضع في اعتباره دورا معنيا للمرأة.

(السيدة كابلنج - الاكيجا)

٢٥ - وتابعت مديرة الصندوق قائلة إن الصندوق قد وسع من نطاق عمله إضافة لذلك، بانتقاله من ميادين تعتبر "نسائية من الناحية التقليدية" كالزراعة والأمن الغذائي، الى ميادين كانت المرأة مستبعدة منها عموما مثل التجارة الدولية.

٢٦ - وقالت إن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة لا يرى أن دوره يقتصر على الاهتمام في المرتبة الأولى بما يخص "مشاكل المرأة"، ولكن النساء (بالنسبة للصندوق) يشغلن صميم المشاكل الأكثر خطورة اليوم، مع علمنا التام بأن هذه المشاكل سوف لا يتم حلها بمجرد إدراج المرأة في عملية الحل، بل لأن الصندوق على يقين بأنه اذا كانت المرأة مستبعدة فلن يكون هناك أي أمل في إيجاد الحلول المطلوبة.

٢٧ - وفي إطار الجهود المبذولة، استفاد الصندوق من مساعدات هامة؛ فشكرت مديرة الصندوق بشأن هذا الموضوع البلدان المانحة الرئيسية التي زادت بصورة كبيرة من مساعداتها في عام ١٩٩٣، كما أنها رحبت بالدعم المطلق الذي قدمته شتى البلدان النامية، رغم الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها. وأشارت كذلك الى إضافة العديد من المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية التي لم تبخـــل بجهودهـــا ولا بوقتهـــا ولا بمواردها. وقالت إن لجنتين وطنيتين جديدتين تابعتين لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة قد تم إنشاؤهما، مما يرفع عدد اللجان الى ١٥. وإن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل الاضطلاع بمهامه على نحو أفضل قد أثمرت حيث أنه منذ ١٩٨٨، زادت الجهات المانحة ثلاث مرات من تبرعاتها المقدمة الى الصندوق وأصبح من الممكن نتيجة لذلك القول إن الصندوق قد ضاعف من أنشطته بما يربو على ٢٠٠ في المائة.

٢٨ - وأنهت المتحدثة كلمتها بالقول إن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة سيواصل كفاحه في كل مكان من أجل أن يكون للمرأة ليس فقط موقع في البرامج العالمية بل وأن يكون من حقها فضلا عن ذلك الاشتراك في صياغة هذه البرامج.

مناقشة عامة

٢٩ - السيد ياراميو (كولومبيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وباسم الصين فقال إنه يدرك الآن أن البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة يمثل الموقف الحالي للأمين العام بشأن المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة، وإن الأمين العام سيقدم، في إطار استعراض مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ من جانب اللجنة الخامسة، اقتراحات تمويل تتصل بهذا الموضوع.

(السيد ياراميو، كولومبيا)

٣٠ - وقال المتحدث إن اقتراحات الأمين العام، التي ينقصها الوضوح، تفرض على الجمعية العامة أن تصدر التوجيهات بصدد أعمال الأمانة العامة. أي يجب على الأمانة العامة وفقا لذلك أن تقوم فورا بإعادة التأكيد على قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ الذي اعتمدته منذ عام إثر الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. وأضاف أن هذا القرار، الذي يتيح المجال لحدود معينة من الحركة، يستجيب في تفاصيله، وعلى صعيد خطة البرامج وكذلك على صعيد الادارة، لاحتياجات جميع البلدان المتلقية، بما في ذلك البلدان التي أنشئت فيها مكاتب مؤقتة.

٣١ - وأكثر مما ينبغي القيام به في أي ميدان آخر، فإن الذي يترتب الآن على الأمانة العامة لا يتمثل في صياغة مقترحات مبتكرة بل في تنفيذ الأحكام المقترحة. كما لا توجد هناك حاجة لإعطاء ما يسمى حتى بـ "مكاتب مؤقتة" اختصاصات تختلف عن الاختصاصات التي حددت لمكاتب أخرى حيث أن الموضوع يعني بكل بساطة مكاتب الأمم المتحدة.

٣٢ - وقال أيضا إن هناك القليل من المبررات التي تسمح بمنح رؤساء هذه المكاتب ألقابا كبيرة مثل "ممثل الأمم المتحدة"، مما يرتب إدخال عنصر غامض فضلا عن معارضة ذلك لأحكام القرار ١٩٩/٤٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة عدم إفضاء عملية تعزيز نظام المنسقين المقيمين الى زيادة وطأة البيروقراطية. وقال إن الفقرات من ٣٨ الى ٤٠ لهذا القرار تحدد اختصاصات المنسقين المقيمين بطريقة تكفي تماما لاتاحة المجال لبلوغ أهداف الفعالية والتنسيق. ولذا لا مناص اليوم من وضع حد لهذه المناورات المُسيسة وبذل المزيد من الاهتمام بتنفيذ هذه الأحكام.

٣٣ - ومضى قائلا إن هذه الأحكام تعتبر منسجمة مع الأحكام المتعلقة بالمساعدة الانسانية والاعلام، وإن قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ٧٣/٤٧ يبينان أنه من غير المفيد ولا من المرغوب فيه اتخاذ تدابير خاصة بالبلدان التي أنشئت فيها مكاتب مؤقتة. كما أن الأنشطة ذات الطابع السياسي ينبغي أن تمر بطرق مستقرة وجلية تتميز بوضوح عن الاجراءات التي وضعت لتنفيذ الأنشطة التنفيذية، والمساعدة الانسانية وشؤون الإعلام. وهنا أيضا يكون من غير المفيد اتباع تدابير جديدة، إذ يتعين على الجمعية العامة أن تجدد تأكيدها على صحة القرارات التي سبق أن اتخذتها. وإن هذه القرارات الأخيرة هي التي ينبغي أن تستنير بها الاتفاقات التي يمكن للأمين العام أن يبرمها مع الحكومات المعنية بشأن حقوق الانسان، والدبلوماسية الوقائية أو أنشطة حفظ السلم. وهكذا يصبح من الممكن الحفاظ على التراث السياسي الذي يشكله التنوع والتوافق في ولايات المنظمة، لفائدة جميع البلدان. وقال أيضا إن تجربة السنوات الأخيرة تبين أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم فعلا تحولات عميقة ينبغي إعادة التأكيد على التوازن القائم

(السيد ياراميو، كولومبيا)

بين الأحكام التي تتيح المجال لتعزيز بالتنمية وتقديم مساعدة إنسانية وتلك الأحكام الهادفة الى حفظ السلم والأمن الدوليين.

٣٤ - وبناء على ما تقدم، فإن وفود مجموعة الـ ٧٧ والوفد الصيني تعمل لصالح اعتماد قرار يجدد التأكيد على المبادئ الجوهرية التي كانت الجمعية العامة قد اعتمدتها في موضوع الأنشطة التنفيذية والتي ينبغي على أساسها أن تقوم اللجنة الخامسة بدراسة طرائق تمويل المكاتب المؤقتة.

٣٥ - وقال في نهاية كلمته إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد تأكيد عزمها على التعاون مع البلدان التي أنشئت فيها مكاتب مؤقتة وتجدد تصميمها، مع أعضاء أخرى في المنظمة، على الاستمرار بتقديم المبادئ التوجيهية المطلوبة لإرشاد العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة.

٣٦ - السيد إيربين (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه ينبغي اتخاذ قرار خلال الدورة الجارية بصدد مسألة إعادة التشكيل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينطوي على نهج موضوعي وجديد وأشد فعالية فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية لشتى هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة. وأثنى المتحدث في هذا الشأن على المناقشة المفيدة التي تمت في سياق الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المدراء التنفيذيين لشتى المنظمات المكلفة بالأنشطة التنفيذية وقال إنه يرى لزوم العمل على تنظيم لقاءات غير رسمية من هذا النوع بصورة دورية.

٣٧ - وتابع قائلا إن المشكلة التي ينبغي تناولها هي تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، فإن الاتحاد الأوروبي مازال يساوره القلق بشأن تنفيذه الحقيقي. وقال إن الاتحاد لم يلاحظ في الواقع سوى تقدم بسيط فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسقين المقيمين ويأمل أن تشمل التعيينات المقبلة مزيدا من ممثلي صناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى بالاضافة الى ذلك واستنادا الى صعوبة تحديد مفهوم تقييم النهج البرنامجي والتنفيذ القطري، فإنه لا بد من بذل درجة قصوى من الجهود من أجل تحقيق اتساق المنظومة.

٣٨ - وقال المتحدث إن مذكرة الاستراتيجية القطرية هي عبارة عن أداة جوهرية تتيح المجال لمنظومة الأمم المتحدة للاستجابة بصورة فعالة لاحتياجات البلدان المتلقية.

(السيد إيربين، بلجيكا)

٣٩ - ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا مناص من تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ بطريقة مرضية، نظرا للأهمية التي تنطوي عليها الأنشطة التنفيذية. وقال إن الدول الأعضاء ستواجه صعوبات في مجال تبرير مساهماتها في شتى الصناديق والبرامج في حالة عدم تحسين نظام التقييم والمراقبة.

٤٠ - وذكر المتحدث إن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يستدعي تعديل اجراءات التقييم الخاصة بالمساهمات والنتائج ذات الصلة. ولكن مع ذلك يبدو أن منظومة الأمم المتحدة تكتفي غالبا بقياس نجاح أي برنامج بمقدار الأنشطة التي تضاف، في حين يتعين على برامج الأمم المتحدة، أسوة ببرامج المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، أن يحكم عليها بأسلوب جاد، أي بالنتائج المتحصلة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق أيضا من جراء عدم كفاية الموظفين الدائمين الملحقين بالوحدات الميدانية وإنه يأمل أن يتم استعراض هذه المسألة على سبيل الأولوية.

٤١ - وفيما يتعلق بدمج مكتب خدمات الدعم بمشاريع إدارة خدمات الدعم والتنظيم من أجل التنمية، فإن المسألة الأساسية هي الإبقاء على فعالية هذا الجهاز. ويبدو مع ذلك أن بعض المسائل الرئيسية لم يتم التوصل الى إيجاد حلول لها حتى الآن ومنها القواعد المتعلقة بتعيين الخبراء وشراء المواد، ونقل موظفي الادارة داخل المكتب وتمويل هذا المكتب أيضا. ومن البديهي أن تجري دراسة عن قرب لطرائق تشغيل المكتب المقبل، نظرا لضعفه أمام قوى السوق. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا بد من التفكير جديا بتأجيل هذا الدمج الى أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٤٢ - السيد فيرناردیز دي كوسيو دومينغيز (كوبا): أشار الى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ فقال إن هذا القرار هو النتيجة المتوازنة للمفاوضات العسيرة التي أجريت بمناسبة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وإن هذا التوازن سيختل لدى محاولة القيام بضغوط من أجل تعديل أية نقطة من نقاط هذا القرار، أو في حالة الادعاء بالرجوع عن نظام المنسقين المقيمين.

٤٣ - وقال إن الوفد الكوبي قد درس باستفاضة مقترحات الأمين العام المتعلقة بالأنشطة التنفيذية في سبع دول أعضاء في المنظمة ويرى أنه من الخطأ تناول وجود الأمم المتحدة في هذه البلدان بأسلوب تمييزي. وإن العودة الى هذه المسألة، ناجمة عن ضرورة اتخاذ قرار واضح بشأن إنشاء مكاتب جديدة. واسترعى المتحدث الانتباه، في هذا الصدد، الى أن أحد المبادئ الجوهرية للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة هو مبدأ العالمية، فلا مجال للعودة الى ذلك ولا للتشكيك بالنظام القائم للمنسقين المقيمين.

(السيد فيرناردیز دي كوسيو دومينغيز، كوبا)

٤٤ - ومضى قائلا إن القرار ١٩٩/٤٧ قد سلم بأن لمنظومة الأمم المتحدة دورا في المساعدة المقدمة للبلدان التي تشرع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة. ومع أن القرار طالب باعتماد نهج متكامل، وموحد ومجز، إلا أنه لم يوصي بتاتا بتعديل نظام المنسقين المقيمين، بل على النقيض من ذلك، فقد ورد في القرار تذكير بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٤ الذي أشير فيه صراحة الى أن وظائف المنسقين المقيمين تتناول حصرا الأنشطة التنفيذية. كما أن القرار يُذكر علاوة على ذلك بالقرار ١٨٢/٤٦ حيث أنيطت بالمنسقين المقيمين مهام تتعلق بتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ.

٤٥ - ومن هذه القواعد ينبغي أن ينطلق الأمين العام عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ بإنشاء مكاتب جديدة.

٤٦ - ويسلم الجميع بلزوم تحسين الفعالية والتنسيق. وهذا يمثل روح القرار ١٩٩/٤٧ ويتعين الحرص على التقيد به بصورة متكاملة.

٤٧ - وقال إن التوجه نحو إنشاء نوع جديد من الممثلين للأمين العام هو موضوع آخر. فتمثيل الأمم المتحدة على الصعيد الميداني سبق للدول الأعضاء أن بينته وحددته بصورة جلية. وقد أبدت وفود عديدة فعلا أن إدخال بُعد سياسي في هذا الموضوع يشكل انتهاكا لمبدأ الحياد. وإن كوبا تؤيد هذا الرأي تأييدا تاما.

٤٨ - وقال إن كوبا توافق على إنشاء مكاتب في جميع البلدان التي تطلب ذلك، مع احترام مبدأ الطابع العالمي وعدم التمييز، كما أن بلده يؤيد أي جهد يستهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية وأفضل تنسيق ولكنها تعارض أية مبادرة ترمي الى تعديل نظام المنسقين المقيمين الذي حددته الجمعية العامة بوضوح.

٤٩ - السيد أريانو (المكسيك)، نائب الرئيس، ترأس الاجتماع.

٥٠ - السيد دبادش (الجزائر): أعاد التأكيد على صحة المبادئ الجوهرية التي ينبغي أن تستند اليها الأنشطة التنفيذية المعلنة في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وقال إنه لا ينبغي أن يكون لهذه الأنشطة سوى هدف واحد وهو دعم هياكل الأمم المتحدة على الصعيد الميداني وتعزيز عمل وجهود البلدان النامية طبقا لأولوياتها وخصائصها واستراتيجياتها الوطنية الإنمائية.

(السيد دبادش، الجزائر)

٥١ - واستطرد قائلا إذا كان يجب الترحيب بالجهود المبذولة الهادفة الى إعادة دينامية الأنشطة التنفيذية، وتنسيق برامج مختلف صناديق ومؤسسات الأمم المتحدة وتعزيز نظام المنسقين الوطنيين، فإنه لمما يبعث على الانشغال الانخفاض المستمر للموارد المكرسة لتمويل هذه الأنشطة خلال السنوات الأخيرة. وهكذا يلاحظ أنه في عام ١٩٩٣، كان مستوى التبرعات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٢، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من ارتفاع حجمها، قد انخفضت بالمقابل فيما يتعلق بالنسبة المئوية لها في الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة. في حين أن الأنشطة التنفيذية تشكل الأداة المفضلة التي تتيح المجال لترجمة ولايات هيئات الأمم المتحدة المكلفة بأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى أعمال. أي أن الميدان هو الصعيد الذي ينبغي أن ينصب عليه الدور الحاسم لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - واستطرد ممثل الجزائر قائلا وإذا كان لا يوجد من يشك بضرورة إعادة تنشيط أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإن الهدف النهائي المتوخى عبر ما يجري من إصلاحات ما زال اليوم محل تحليلات مختلفة، إن لم نقل متضاربة، من جانب شتى الشركاء في عملية التنمية. وبالنسبة للبلدان النامية، لا بد أن تتيح عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة الى المنظمة أن تتكيف والمتطلبات الإنمائية الجديدة، ولاسيما في غمرة هذا الوضع المتسم بندرة التمويل ذي الشروط المواتية وفي الوقت الذي تباشر فيه معظم هذه البلدان بسياسات التكيف الاقتصادي والاصلاحات المؤسسية. ولذا فلا مناص من الانتهاء بسرعة من عملية إعادة التشكيل وإعادة التنشيط. ومن أجل كسب الموثوقية، يجب أن يرتكز عمل الأمم المتحدة لصالح التعاون من أجل التنمية على آليات مناسبة تكفل التمويل المطلوب، والمرتقب، والمستمر، والعمل على تحقيق ضمان أفضل للأنشطة التنفيذية. ويتعين إنشاء هذه الآليات دون إبطاء.

٥٣ - السيد ايزاكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه لا مناص من اعتماد نهج متكامل للمشاكل المتصلة بالتعاون الدولي لخدمة التنمية، ولا بد في هذا الشأن أن توضع في الحسبان، كما ينبغي، العوامل الاقتصادية، والايكولوجية، والتكنولوجية، والديمغرافية والعوامل الأخرى، وتأكيد الأولوية المطلقة لتنمية متوائمة للكائن البشري.

٥٤ - وإن هذه الأهداف والمبادئ يجب مراعاتها في مجال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وتوجيه عملية هذه الأنشطة في سياق الإعادة العامة لتشكيل قطاعي الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي.

(السيد ايزاكوف، الاتحاد الروسي)

٥٥ - وإذا كان وضع هذا المفهوم الجديد الشامل للأنشطة التنفيذية لم يحدد حتى الآن، فإنه من الممكن أن نلاحظ مع ذلك درجة عالية من الاتفاق بين أعضاء المجتمع العالمي فيما يتعلق بهذه الثوابت الرئيسية. وينبغي تحسين مستوى الأجهزة التوجيهية للصناديق والبرامج، وتعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات بصدد الوظائف المتصلة بالمنسقين المقيمين بوجه خاص، وتركيز الموارد على المشاريع والبرامج ذات الأولوية العملية وتوثيق الصلات مع مؤسسات بريتون وودز. ومن شأن تنفيذ دورات البرمجة لهيئات تمويل المنظومة، وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتدعيم وجود المنظمات المتناظرة على المستوى المحلي، أن يؤدي الى تكوين إمكانية هامة لتحسين فعالية الأنشطة التنفيذية.

٥٦ - وأشار، في هذا الشأن، الى حدوث تسارع في عملية توسيع الأنشطة التنفيذية عن طريق نهج جديدة ترمي الى تحسين فعاليتها. وفي مجال الحكم على الأعمال التي أنجزت فعلا، ولا سيما بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يلاحظ أن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ قد بدأ الشروع به تماما وخاصة فيما يتعلق بتحسين تنسيق المساعدة الخارجية، والمسؤولية المتزايدة للبلدان المتلقية بشأن استخدامها وإدخالها النهج البرنامجي.

٥٧ - وقال إن الأنشطة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بفترة انتقالية تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للوفد الروسي، إذ أن هذه الأنشطة تقدم في الواقع دعما كبيرا للجهود المبذولة في موضوع الاصلاحات الاقتصادية. ويعني ذلك في المقام الأول تقديم مساعدة بشكل خدمات خبراء، وخبراء استشاريين لغرض إقامة بنيات مؤسسية لعلاقات السوق، وتدريب موظفين على الإدارة، وتعزيز العلاقات التجارية. وأن التعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة في ميادين عملية من أجل الأطفال والأمهات، والسكان ومن أجل خفض التكاليف الاجتماعية لإصلاحات السوق تمثل كذلك أهمية لروسيا، وأضاف أن بلده يأمل أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بتشجيع دمجه في الاقتصاد العالمي، ولاسيما عن طريق مساعدته ليكون عضوا كاملا في الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية.

٥٨ - وأضاف أن الوفد الروسي يرحب في هذا الشأن بالقرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الأربعين وهو القرار ١٥/١٩٩٣ المتعلق بالتعاون التقني دعما لفترة الانتقال الى اقتصاد السوق والى الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وفي رابطة الدول المستقلة. إن صياغة استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتعلق بتقديم المساعدة الى اقتصادات بلدان فترة الانتقال المنصوص عليها في القرار، تنطوي على أهمية خاصة. وفي هذا الشأن، ينبغي أن يسمح تخطيط

(السيد ايزاكوف، الاتحاد الروسي)

وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بتحسين الفعالية على نحو كبير، نظرا للموارد المحدودة جدا المخصصة الى هذه المجموعة من البلدان.

٥٩ - وقال إنه لمن المشجع أن نلاحظ ما يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان فترة الانتقال من أهمية خاصة لتعزيز القدرات الوطنية وإنشاء آليات إدارة، وتدابير التخصيص، وتنظيم المؤسسات وفقا لظروف السوق، وتنمية الموارد البشرية.

٦٠ - ومضى قائلا إن الوفد الروسي يرتقب أن يشغل العنصر "الايكولوجي" موقعا هاما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في روسيا وفي البلدان الأخرى لرابطة الدول المستقلة. وفي هذا المنحى يتجه في الواقع القرار ١٣/١٩٩٣ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي لحماية النظم الايكولوجية الضعيفة، ولاسيما في منطقة بحر قزوين. ومن المأمول أيضا أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل أو بآخر، في تسوية المشاكل التي سببتها كارثة تشيرنوبيل.

٦١ - وتابع قائلا إن روسيا تعرب عن امتنانها لليونيسيف للجهود الحيوية التي تبذلها هذه المنظمة بغية الاسهام في تسوية مشاكل خاصة تواجهها البلدان التي تمر بفترة الانتقال فيما يخص حالة الطفل والأم وكذلك بالنسبة لشتى البلدان التي دعمت أعمالها، ولاسيما في روسيا، وأعرب أيضا عن امتنانه للهيئات والبرامج الأخري، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والموئل، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المحدة للسكان التي تقدم أيضا مساعدة هامة. وقال إن روسيا مستعدة بوجه خاص للتعاون على الصعيد العملي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تحسين حالتها الديمغرافية.

٦٢ - السيد سي (المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية): قال إنه منذ اعتماد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية للاعلان المتعلق بالحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا والتبدلات الجوهرية التي طرأت في العالم، فإن منظمة الوحدة الافريقية قد حددت ثلاثة مجالات جديدة لأعمالها ذات الأولوية. وأضاف أن الأول يعالج التسوية السلمية للمنازعات الكثيرة التي تعرقل عمل التنمية وقد أنشأت منظمة الوحدة الافريقية بالفعل آلية لهذا الغرض. أما المجال الثاني فيتعلق بتعزيز علمية الانتقال الديمقراطي ويهدف الى خلق بيئة مستقرة تحرر الطاقات الخلاقة لصالح عملية التنمية. ويتناول المجال الثالث التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي عن طريق الاقامة التدريجية للجماعة الاقتصادية الافريقية. وأضاف المتحدث قائلا إن تنفيذ هذه الاجراءات على سبيل الأولوية يتطلب ليس فقط جهودا مدعومة من جانب البلدان الافريقية بل وكذلك دعما مثمرا من المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة بصورة خاصة.

(السيد سي، المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية)

٦٣ - وقال إن هذا يفسر الأهمية التي توليها منظمة الوحدة الافريقية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ولإعمال أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاحظ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية مع الارتياح ذلك الدعم الذي تقدمه هذه الهيئة للبلدان الافريقية ولمنظماتها دون الإقليمية والإقليمية. وأكد على أهمية الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاسيما الدراسات القطرية ذات التوقعات الطويلة الأجل وتنفيذ المبادرة المتعلقة بتعزيز القدرات في افريقيا. ولاحظ مع ذلك الانخفاض الكبير للموارد المالية في إطار دورة البرمجة الخامسة والأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه على افريقيا وعلى البرنامج الإقليمي خاصة. وأضاف قائلا إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ناشد بناء على ذلك جميع الدول الأعضاء بأن تبادر الى زيادة اسهاماتها بصورة أساسية في هذا الجهاز الموجه لافريقيا واستكمال الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن التحديات تعتبر اليوم جسيمة الى درجة لا يجوز فيها أن تترك مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في حالة العوز الى الموارد. وإذا كانت للأمم المتحدة مهمة ذات أولوية هي منع المنازعات وتسويتها، فإن كثرة هذه المنازعات تظهر ضرورة التصدي الى أسبابها العميقة التي هي في الواقع ذات طابع اقتصادي واجتماعي. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن تعمل الخطة من أجل السلم فقط على إتمام الخطة من أجل التنمية بل ينبغي تماما أن ترتكز عليها. بحيث يمكن للموارد الهائلة المستثمرة اليوم في عمليات حفظ السلم أن تحقق بلوغ أهداف السلم والاستقرار الدائمين.

٦٥ - السيد ناهاجي (غانا): قال إن على المجتمع الدولي تعزيز تدابيره من أجل تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة. وأشار الى أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للكساد الاقتصادي تظهر في العالم النامي بأسره، وهي بذلك تثير تحديات جديدة للأمم المتحدة التي يجب عليها أن تضطلع الآن بدور مركزي نظرا لتجربتها الفريدة في ميدان التنمية.

٦٦ - وقال إن قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الذي يعتبر مركزا للمبادئ الناظمة للأنشطة التنفيذية، يصلح إطارا لتنفيذ المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية، فهو يتضمن مجموعة من المبادئ العامة، والمبادئ التوجيهية والطرائق اللازمة لتنسيق ومواءمة المشاريع التي يمولها النظام الإنمائي للأمم المتحدة. ولكن جميع هذه المبادئ لم تكن محلا لوضع استراتيجيات عملية تستهدف مساعدة البلدان النامية لغرض تعزيز قدراتها الوطنية في موضوع التنمية. وهنا تظهر ضرورة تقاسم المسؤوليات بين شتى الأجهزة، وبتنسيق مع البلدان المتلقية.

(السيد ناهاجي، غانا)

٦٧ - واستطرد قائلا إن الترابط المتزايد لمختلف أبعاد التنمية يستلزم عملا أكثر اتساقا من جانب منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من اعتماد نهج جديدة لبرمجة الأنشطة التنفيذية من أجل إعطاء منظومة الأمم المتحدة وسائل الوفاء بمهامها. وقد سلم قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ بالأبعاد الجديدة للتنمية عن طريق إعادة تأكيده على ضرورة دمج وتنسيق علميات البرمجة في منظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني، قال إن البيئة تتطور بسرعة بحيث تؤثر بصورة عميقة على البلدان النامية. ولا يمكن الانتظار حتى تحقق البرامج والمشاريع أهدافها في الوقت الذي لا تنقطع فيه موارد الدعم لجهود البلدان النامية عن النضوب. وقال إن مفهوم التنمية بحد ذاته ما زال في حالة توسع، وهو يبتعد عن المؤشرات التقليدية للنمو الاقتصادي لوضع الكائن البشري واحتياجاته الجوهرية في صميم عملية التنمية. وعلى هذا يصبح من الأمور الملحة زيادة الموارد المقدمة الى البلدان النامية بغية مساعدتها في التغلب على صعوباتها. وإن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة قد طلب تخصيص موارد بشروط تساهلية الى البلدان النامية بقصد اتاحة المجال لها لرفع تحديات التسعينات. وإن الهدف الذي اتفقت البلدان المتقدمة النمو عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و ٠,١٥ في المائة لمساعدة أقل البلدان نموا لم يتحقق بعد. ولذلك ينبغي على هذا الأساس وضع زيادة كبيرة للموارد المكرسة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٦٩ - وتابع قائلا إن التأكيد على أهمية التنمية البشرية قد أدخل تعديلات على الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وقدم أساسا جديدا لنهج متكامل لأنشطة دعم السياسات الوطنية.

٧٠ - واستطرد قائلا إن مسألة تنسيق الأنشطة التنفيذية ما زالت موضوعا يثير القلق. حيث أن فعاليتها تتطلب أن يتم التنسيق بالتشاور مع البلدان المتلقية، بصورة يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من نظام الإعانات التي تقدمها الأمم المتحدة. وإن هذا التنسيق المنهجي للأنشطة التنفيذية لا غنى عنه إذا أردنا أن تكون البرامج المضطلع بها في هذا الاطار متطابقة مع أولويات وأهداف البلدان النامية.

٧١ - وتبدو الآن ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لترشيد الجانب التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة بغية تحسين فعالية الأنشطة المضطلع بها والخدمات المقدمة. ويتعين على اللجنة الثانية ذاتها أن تقترح التدابير الكفيلة بالتنفيذ الفعال للبرامج وتعزيز التنسيق ومواءمة أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإطلاق القدرات الوطنية.

٧٢ - السيد كيلويه (استراليا): تحدث أيضا بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا فقال إن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يتضمن العديد من العناصر الأساسية المتعلقة بفعالية تشغيل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وعلى هذا لن تكون هناك ضرورة بأن تقدم الجمعية العامة مبادئ توجيهية جديدة للأمانة العامة. إذ يعود للأمانة العامة، وخاصة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستديمة، تنفيذ هذه الأحكام تنفيذا كاملا وعلى جعل التدابير المتخذة في أن تتيح بلوغ الأهداف العملية التي تستهدفها. ومع ذلك فإذا كان قد تم إحراز بعض التقدم في بعض الميادين، فإن هذا لا ينطبق تماما على كل الميادين.

٧٣ - ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص أنه لم يحرز إلا تقدم بطيء في إنشاء لجان الأنشطة التنفيذية، المنصوص عليها في القرار ١٩٩/٤٧، والتي ينبغي أن تستعرض البرامج المقترحة من قبل هيئات التمويل مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تنوي طرح هذه المسألة من جديد كلما اقترحت هذه الهيئات، في عام ١٩٩٤، برامج إلى أجهزتها التوجيهية الخاصة بها.

٧٤ - وتابع قائلا إن هذا الاستعراض للبرامج الذي تجريه اللجان يعتبر بالإضافة إلى كونه أكثر اقناعا من الاجراءات الحالية الآخذة بقنوات دوائر المقر الرئيسي، فإنه هام أيضا بالنسبة للامركزية واتخاذ القرارات والالتزام بالمساءلة. وعلى هذا ينبغي أن تقدم الأمانة العامة في أسرع وقت ممكن معلومات عن اللجان التي تم إنشاؤها، وتحديد البلدان التي جرى فيها هذا الانشاء، وتواريخ إقامة هذه اللجان، والخطوط الواسعة لبرامج عملها. وقال إن الوفود الثلاثة ستوجه رسالة في هذا المعنى إلى وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٧٥ - وأضاف قائلا إن الوفود الثلاثة تحيط علما وباهتمام كبير بالمفهوم الذي طرحه مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة وهي تأمل أن ترى هذه المبادئ قد وضعت في الحسبان في البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة ينبغي أيضا أن يوجه تحديد الأولويات بالنسبة لليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب التقييمات الخارجية التي أجريت مؤخرا.

٧٦ - ومضى قائلا إن الوفود الثلاثة قد اشتركت بصورة نشطة في الجهود الهادفة الى تعزيز أنشطة التقييم الداخلي لليونيسيف ولصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ستحرص على قيام هذه الهيئات بتكريس جميع مواردها اللازمة لصالح الدول الأعضاء. وتابع قائلا إن صناديق وبرامج الأمم المتحدة ينبغي عليها كذلك أن تفي بطريقة ملائمة بالتزاماتها المتعلقة بالمساءلة وأن تكون قادرة على تحديد مسؤولياتها بدقة من

(السيد كيلويه، استراليا)

ناحية السياسات والبرامج والإدارة والتمويل. وسيتم تسهيل هذه العملية عن طريق إعادة تشكيل أنشطة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، التي يتعين الانتهاء منها بصورة سليمة وسريعة. وساعتئذ يمكن الانكباب على هذه المهمة الجوهرية ألا وهي تحريك الخطة من أجل التنمية.

٧٧ - السيد سيبير (المراقب عن سويسرا): قال إن الأجهزة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ تقدم لمنظومة الأمم المتحدة شتى الخيارات المفيدة التي تفسح لها المجال لتحسين قدراتها التنفيذية وأثرها على الصعيد الميداني. وأضاف أنه يؤيد تأييدا قاطعا الجهود العملية المبذولة حاليا التي ترمي الى اختبار نهج جديدة، مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية، وآليات انتقاء المنسقين المقيمين ولجان الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الميداني. وينبغي استخلاص العبر من الخبرات المكتسبة مؤخرا في إطار التنفيذ القطري والنهج البرنامجي.

٧٨ - وفيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها حتى الآن، قال إن المعلومات الأولى الواردة من حلقة العمل المنظمة في تورينو من قبل مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية عن مذكرة الاستراتيجية القطرية تعتبر مشجعة، وإن تبادل الآراء المثمر الذي تم في هذه المناسبة بين الممثلين الوطنيين ذوي المستويات الرفيعة وفرق الأمم المتحدة تؤيد جدوى هذا النهج. وينبغي أيضا ذكر تقييم اليونيسيف، كمبادرة أخرى ترمي إلى تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وإن تنفيذ توصياتها من شأنه أن يسهم في تحسين تقديم الخدمات ونوعية الجهود في مجال تعزيز القدرات التي تستخدمها المنظومة بأسرها.

٧٩ - وفيما يتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة، أفاد أنه قد يكون من الأفضل تركيز الجهود على طرائق تنفيذ الاصلاحات ذات الطابع الترشيدي في الآليات الحكومية الدولية. وينبغي أن تكون هذه التبدلات مقبولة من قبل جميع البلدان المشاركة وأن يكون باستطاعتها إنشاء قاعدة لعملية متطورة.

٨٠ - وتابع قائلا إن للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي الاضطلاع به في مجال التعاون المتعدد الأطراف لخدمة أغراض التنمية. وعلى هذا نأمل بأن يتم التوصل الى اتفاق خلال هذه الدورة الجارية بشأن مسألة معرفة ما يشكله أي إجراء فعلي يرمي إلى تعزيز فعالية النظام الانمائي التابع للأمم المتحدة.

٨١ - وفيما يتعلق بمسألة المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة، قال إن الحكومة السويسرية تؤيد دون تحفظ النهج المنسق لمنظومة الأمم المتحدة على النحو المعلن عنه في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، والذي يعزز

(السيد سييبير، المراقب عن سويسرا)

هذا المفهوم بمطالبة المنظومة بزيادة عدد المكاتب المشتركة وإنشاء لجان للأمم المتحدة على الصعيد الميداني. وقال إن الأهم من ذلك هو أن القرار يعيد التأكيد على أن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لا بد من الاضطلاع بها طبقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية للبلدان المعنية. وأضاف أنه من البديهي أن يكون للبلدان المتلقية دور حاسم ينبغي القيام به عندما يتعلق الأمر بتحديد وجود الأمم المتحدة. وقال إنه نظرا للتجربة المكتسبة، فإنه يعود للجمعية العامة موضوع تحديد طرائق الدور اللاحق لهذه المكاتب، ومن الأفضل أن يتم في سياق الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية.

٨٢ - السيد مونغبي (بنن)، الرئيس، يستأنف ترأس الجلسة.

٨٣ - السيد هسليد (النرويج): تحدث باسم بلدان شمال أوروبا مرحبا بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، وهو الأداة المجدية لتحسين نوعية الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. وقال ينبغي متابعة بذل الجهود بغية تحقيق ضمان سريع لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا.

٨٤ - وأضاف قائلا إن مختلف وحدات النظام الانمائي التابع للأمم المتحدة ينبغي لها أن تعمل على تعزيز تكامل نهجها ميدانيا في إطار السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية وبقيادة المنسقين المقيمين. ولا مناص من اللجوء الى تبادل المعلومات في المنظومة بأسرها ووضع نهج مشتركة. وينبغي فضلا عن ذلك الإسراع بأعمال الموائمة للدورات البرنامجية للوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٨٥ - ومضى قائلا إن المذكرة الاستراتيجية القطرية تشكل مبادرة ذات أهمية كبيرة. وبذلك سيكون في الواقع للمنسقين المقيمين والبلدان المتلقية أداة جديدة تمكّنهم من تنسيق شتى برامج المساعدة وبالتالي تعزيز التعاون في مجال الإنماء. ومن الأمور الملحة القيام بتنفيذ هذه المبادرة إذ لا يمكن الاحتفاظ بنظام مشتت للتنمية تتشابك في إطاره الجهود المبذولة. ومن اللازم أن تمتثل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة امتثالا تاما، على الصعيد الميداني، لتوصيات القرار ١٩٩/٤٧ الصادر عن الجمعية العامة. وينبغي أن تستفيد البلدان المتلقية بصورة متزايدة من المذكرات الاستراتيجية القطرية في معرض جهودها الهادفة إلى دمج الأنشطة الممولة من الأمم المتحدة في برامجها الوطنية.

٨٦ - وأشار إلى أن هناك تدابير أخرى ينبغي اتخاذها بغية تعزيز دور المنسقين المقيمين وتحقيق تنسيق أفضل لتدخل الأمم المتحدة، بناء على طلبات البلدان النامية. ومما لا غنى عنه أن تشترك الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق اشتراكا تاما على الصعيد الميداني في جميع جوانب نظام المنسق المقيم

(السيد هسليد، النرويج)

مع مراعاة الأولويات الوطنية. ولا بد بالاضافة إلى ذلك من تعزيز التنسيق بين نظام التنمية التابع للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٨٧ - وتطرق إلى العناصر الرئيسية الأخرى الواردة في القرار ١٩٩/٤٧، فذكر النهج البرنامجي والتنفيذ القطري للأنشطة التنفيذية. وقال إن من المرغوب فيه أن تكون هذه النهج محلا لتفسير مشترك لأن ذلك من شأنه تحسين نوعية الأنشطة الانمائية. ويتعين على الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج أن تشجع تطبيق النهج البرنامجي والتنفيذ القطري على أساس المبادئ التوجيهية الصادرة على مستوى المنظومة. وفي هذا الصدد، ينبغي تطبيق طريقة التنفيذ القطري وفقا لخصائص مختلف البلدان المستفيدة، وقدراتها، واحتياجاتها وأولوياتها. ويتعين بالإضافة إلى ذلك، إطلاق القدرات الوطنية الضرورية لتمكين هذه البلدان من الاستخدام الأمثل للتنفيذ القطري.

٨٨ - وقال إن بلدان شمال أوروبا ترحب بما ورد بين توصيات قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ من ضرورة لتعزيز دعم الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وإن منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والبلدان المتلقية عليها في هذا الشأن أن تخصص جزءا هاما جدا من ميزانيتها الإنمائية لهذا الجانب.

٨٩ - ولزيادة أثر الأنشطة الانمائية للمنظومة، لا مناص من اجراء تنفيذ سريع للتوصيات الواردة في القرار ١٩٩/٤٧. فإن اصلاح الادارات وهياكل التمويل للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة هي شروط أخرى لا غنى عنها من أجل تعزيز النظام الإنمائي.

٩٠ - وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، قال إن بلدان شمال أوروبا تأمل بحرارة أن يتم الحفاظ على الدفع الذي أنشأته هذه المناسبة، كما ترحب هذه البلدان بإعداد خطة العمل من جانب بلدان عديدة وهي تأمل أن تتبعها سريعا خطط أخرى. ومن اللازم دمج الخطط لصالح الطفل في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية وأن تنعكس في عملية الميزنة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتعين على جميع الهيئات متابعة تنفيذ البرنامج الذي وضع لهذه الغاية. وينبغي أيضا الترحيب في هذا الشأن بالأعمال التي تم الاضطلاع بها فعلا، ولا سيما من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف، بغية تنسيق تآلف برامج العمل القطرية لصالح الطفل والخطط المتعلقة بالتنمية البشرية وذلك بالتعاون مع الحكومات الوطنية.

٩١ - السيد رونيبيرغ (جمهورية جزر مارشال): قال إن بلده قد استفاد كثيرا من الأنشطة التنفيذية الخاصة للتنمية، ولا سيما من أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأضاف قائلا إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يقوم منذ ما يزيد على عشر سنوات وبفعالية واضحة جدا بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزر مارشال. وقد تعاون متطوعو هذا البرنامج على نحو مفيد للغاية من أجل إنجاز شتى الأنشطة في القطاع العام. ومنذ عام ١٩٨٣، زاد عدد المتطوعين ليصل الى ١٢ في عام ١٩٩٣، وسيرتفع هذا العدد بلا ريب الى ١٥ بالنسبة لعام ١٩٩٤. وقد اضطلع هؤلاء المتطوعون بالأعمال التالية: فنيون في التبريد، ومحاسبون، ومهندسون زراعيون، وأطباء أسنان، وأخصائيون في الإرشاد الزراعي، وأخصائيون في البرامج المدرسية، واقتصاديون، وإحصائيون، ومهندسون، واخصائيون في التثقيف الغذائي وأعضاء في شتى الفرق المهنية. وقال إن العديد من هيئات التمويل الخارجي قد مولت خدمات المتطوعين الموفدين الى جزر مارشال، وهذه الهيئات هي: صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومصرف التنمية الآسيوي. كما ساعدت منظمة العمل الدولية في إعداد المشاريع. وإن هذه الزيادة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة لم تكن ممكنة إلا بفضل تكيف بدل الإعاشة الشهرية على تكاليف الحياة في جزر مارشال. كما أن هناك هيئات أخرى للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد أسهمت على نطاق واسع في تنمية جزر مارشال. وثمة مشاريع كثيرة هي قيد التنفيذ. ويعاني مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سيفا (فيجي) من صعوبات سوقية يحسن من أجل حلها زيادة الأموال المخصصة.

٩٢ - واختتم قائلا إنه يرى في سرده هذه الأمثلة صورة للمزايا العملية لأنشطة الأمم المتحدة، التي ظلت في إطار تكلفة معقولة. وأبدى أسفه لما تعاني منه هيئات التمويل من صعوبات مالية كما أعرب عن أمله في هذا الصدد بتوسيع أنشطتها، بسبب التأثير الإيجابي الذي حققته هذه الأنشطة على تنمية بلده.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥